I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بحوالي 262 مليار ليرة (2.6 في المائة) على أساس سنويّ خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020 ليصل إلى 9,885 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 10,146 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019[2]. جاء هذا التراجع نتيجة انخفاض تعويضات نهاية الخدمة بشكلٍ كبير بقيمة 546 مليار ليرة (56.1 في المائة) لتصل إلى 427 مليار ليرة مع نهاية العام 2020. قابل هذا التراجع، بشكلٍ جزئي، زيادة في المدفوعات العائدة إلى (i) معاشات التقاعد بقيمة 161 مليار ليرة (6.0 في المائة)، (ii) الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 107 مليار ليرة (1.8 في المائة) و(iii) التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 16 مليار ليرة (3.5 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– كانون الأول من الأعوام 2018، 2019 و2020

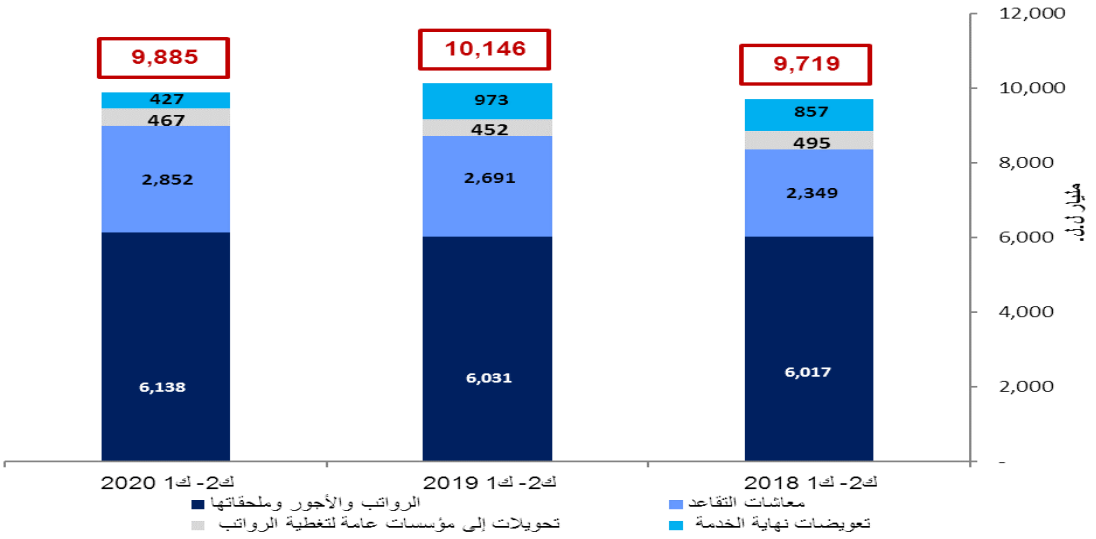

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 66.1 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2018، لترتفع إلى نسبة 71.6 في المائة خلال العام 2019[4]، ومن ثم إلى نسبة 72.1 في المائة خلال العام 2020. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.2 في المائة من إجمالي النفقات خلال عام 2018، وارتفعت إلى 39.8 في المائة خلال عام 2019، لتواصل ارتفاعها وتصل إلى نسبة غير مسبوقة بلغت 50.9 في المائة خلال العام 2020. يعود السبب الرئيسي وراء إرتفاع حصة المخصصات والرواتب

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الأول 2020.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] جاءت هذه الزيادة في الحصة نتيجة الإرتفاع السنوي المسجل في مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 4.4 في المائة عام 2019، في الوقت الذي سجلت النفقات الجارية الأوليّة انخفاضًا بنسبة 3.6 في المائة، بشكل أساسي نتيجة تراجع كل من التحويلات لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، النفقات الجارية الأخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)، والتحويلات إلى القطاع غير العام بنسبة 14.3 في المائة (378 مليار ليرة)، 54.9 في المائة (153 مليار ليرة) و29.7 في المائة (92 مليار ليرة)، على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى انخفاض سنوي ملحوظ في قاعدة الإنفاق بنسبة 5.0 في المائة و23.8 في المائة[5] خلال كانون الثاني– كانون الأول 2019 وكانون الثاني– كانون الأول 2020 على التوالي.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني - كانون الأول 2020:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – كانون الأول 2020:

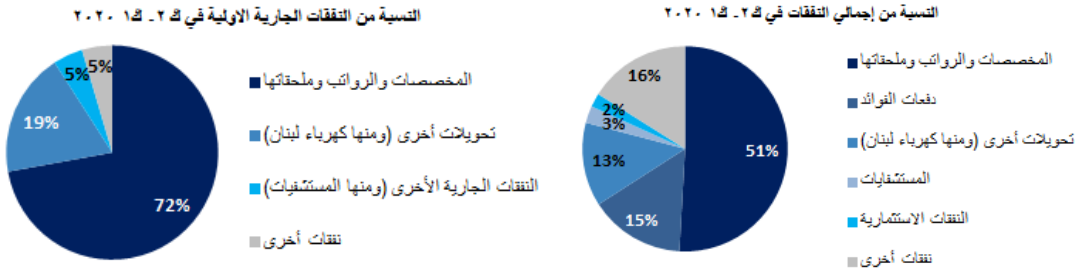

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 107 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 6,138 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى الإرتفاع في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 226 مليار ليرة (36.1 في المائة)، بالإضافة إلى زيادة بقيمة 15 مليار ليرة (0.5 في المائة) في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز نفسه. قابل هذه الزيادات، بشكلٍ جزئي، إنخفاض في كلّ من مدفوعات الرواتب والأجور، والتعويضات لصالح الجهاز التربوي بقيمة 115 مليار ليرة (9.9 في المائة) و21 مليار ليرة (33.5 في المائة).

من ناحية المكوّنات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 75.0 في المائة[6] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020، تلتها التقديمات الإجتماعية (13.9 في المائة)[7] و"النفقات الأخرى" (7.0 في المائة)، في حين شكّلت "المنافع الوظيفية " و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 4.1 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 35.2 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2019 إلى 37.6 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

---

[5] بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الفوائد بنسبة 63.8 في المائة (5,151 مليار ليرة) بعد قرار الحكومة وقف تسديد المدفوعات المستحقة على سندات اليوروبوند إعتباراً من شهر آذار 2020.

[6] بانخفاض عن نسبة 78.2 في المائة المسجلة خلال العام 2019.

[7] مقارنةً مع نسبة 10.4 في المائة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2019.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– كانون الأول 2019 وكانون الثاني– كانون الأول 2020

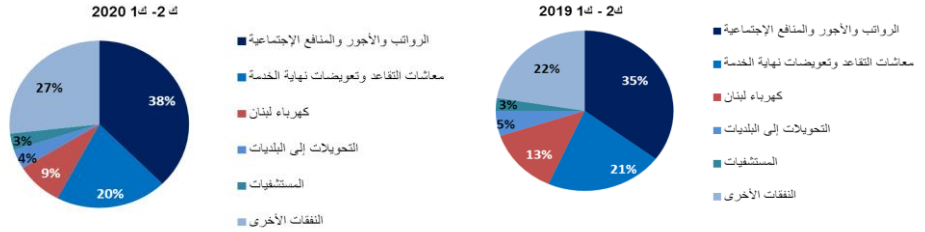

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– كانون الأول 2019 وكانون الثاني– كانون الأول 2020

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الجهاز العسكري	3,030	3,045	103	102	624	850	6	3	3,763	3,999
الجيش	1,976	1,991	67	66	392	566	1	1	2,436	2,624
قوى الأمن الداخلي	778	777	26	26	181	228	4	2	988	1,033
قوى الأمن العام	208	207	5	4	36	39	1	0	249	251
قوى أمن الدولة	69	70	5	6	15	16	0	0	90	91
الجهاز التربوي	1,170	1,054	63	42	0	0	27	38	1,259	1,134
الجهاز المدني 1/	514	504	56	47	3	3	41	46	615	599
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							333	344	333	344
الجمارك 3/									53	56
إجمالي الإنفاق	4,714	4,603	222	190	627	852	407	430	6,031	6,138

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

انخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 111 مليار ليرة (2.3 في المائة) لتصل إلى 4,603 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بشكلٍ بسيط بقيمة 15 مليار ليرة (0.5 في المائة) خلال عام 2020 مقارنةً مع العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة مدفوعات الرواتب لصالح الجيش بقيمة 15 مليار ليرة

(0.8 في المائة)، والذي جاء بدوره نتيجة الزيادة السنوية بقيمة 24 مليار ليرة في مدفوعات الرواتب الأساسية، على الرغم من انخفاض المدفوعات لتغطية الدورات التدريبية في الخارج بقيمة 8 مليار ليرة. من جهة ثانية، لم تشهد مدفوعات الرواتب لصالح القوى العسكرية الأخرى تغيرات مهمة خلال كانون الثاني – كانون الأول 2020 مقارنةً مع العام 2019، حيث ارتفعت الرواتب لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 1 مليار ليرة، في حين تراجعت مدفوعات الرواتب إلى قوى الأمن الداخلي بقيمة 1 مليار ليرة[8].

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بشكلٍ ملحوظ بقيمة 115 مليار ليرة (9.9 في المائة) سنويًا لتصل إلى 1,054 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020. يعود هذا التراجع إلى تدنّي مدفوعات رواتب كل من (i) المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 90 مليار ليرة[9]، (ii) الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي بقيمة 30 مليار ليرة، و(iii) المتمرنين في التعليم الثانوي بقيمة 21 مليار ليرة. قابل ذلك، بشكلٍ جزئي، إرتفاع بقيمة 32 مليار ليرة في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 10 مليار ليرة (2.0 في المائة) سنوياً مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى إجمالي 504 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.7 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.2 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.1 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين التراجع السنوي الأكبر وقد بلغ 4.8 مليار ليرة (5.1 في المائة)، تلتها وزارة الصحة العامة مع انخفاض بقيمة 2.9 مليار (10.6 في المائة).

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– كانون الأول 2019 وكانون الثاني– كانون الأول 2020

(مليون ليرة)	ك2- ك1 2019	ك2- ك1 2020	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020
وزارة الخارجية والمغتربين	93,719	88,945	17.7%
وزارة العدل	82,004	81,657	16.2%
وزارة المالية	60,687	61,126	12.1%
رئاسة مجلس الوزراء	48,761	47,895	9.5%
مجلس النواب	42,994	42,448	8.4%
وزارة الاشغال العامة والنقل	28,639	29,109	5.8%
وزارة الزراعة	25,901	25,507	5.1%
وزارة الصحة العامة	26,853	23,997	4.8%
وزارة الداخلية والبلديات	17,630	17,626	3.5%
وزارة الدفاع الوطني	16,222	16,620	3.3%
اخرى	70,519	68,629	13.6%
المجموع	**513,929**	**503,558**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[8] في التفاصيل، سجلت المدفوعات العائدة لتغطية كلفة الملابس زيادة بقيمة 20 مليار ليرة خلال عام 2020 مقارنة مع العام 2019، مقابل انخفاض في مدفوعات أخرى منها تراجع بقيمة 19 مليار ليرة في الرواتب الأساسية.

[9] تضمنت المدفوعات الإستثنائية لصالح المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني خلال عام 2019 المبالغ التالية: (i) مبلغ 48 مليار ليرة لتغطية نسبة 30 في المائة من بدلات الأتعاب عن العام الدراسي 2018/2017 (قرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21)، (ii) 152 مليار ليرة لتغطية نسبة 90 في المائة من بدلات الأتعاب عن العام الدراسي 2019/2018 (قرارات رقم 97، 98، 99 و100 تاريخ 2019/08/02)، و(iii) 17 مليار ليرة لتغطية نسبة 10 في المائة من بدلات الأتعاب عن العام الدراسي 2019/2018 (قرارات رقم 151، 152، 153 و154 تاريخ 2019/11/18).

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 225 مليار ليرة (35.9 في المائة) ليسجّل 852 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى إرتفاع بقيمة 174 مليار ليرة (44.5 في المائة) في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 566 مليار ليرة، وزيادة بقيمة 47 مليار ليرة (25.8 في المائة) في التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل بدورها إلى 228 مليار ليرة مع نهاية شهر كانون الأول 2020. إضافةً إلى ذلك، زادت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 4 مليار ليرة (10.2 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس لتصل إلى 39 مليار ليرة مع نهاية العام 2020.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش زيادة كبيرة بقيمة 174 مليار ليرة (44.5 في المائة)، بشكل أساسي نتيجة إرتفاع بقيمة 171 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء، وذلك على الرغم من الإنخفاض في التقديمات المدرسية بقيمة 10 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 47 مليار ليرة، جراء إرتفاع نفقات الإستشفاء بقيمة 46 مليار ليرة ونفقات المعالجة في المراكز الطبية بقيمة 7 مليار ليرة. قابل هذه الزيادة، بشكل جزئي، إنخفاض بقيمة 12 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

أخيرًا، زادت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 4 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020 مقارنة مع العام 2019، وذلك مع زيادة نفقات الإستشفاء بقيمة 8 مليار ليرة والتي قابلها، بشكل جزئي، إنخفاض في التقديمات المدرسية بقيمة 3 مليار ليرة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة مجموع 344 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020 مقارنة مع مجموع 333 مليار ليرة مسجّل خلال العام السابق.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb